

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا  
أبرز العناوين  
**News Brief**  
(16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

**الإسكوا/ESCWA**

- المؤتمر المصرفي العربي يؤكد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص ([اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري - الهيئة الوطنية للإعلام](#))
- السنيورة ممثلاً الحريري في المؤتمر المصرفي العربي: أنه بإطلاق الحكومة ثلاثة مشاريع رئيسية في البنى التحتية ([14 March.org](#))
- السنيورة ممثلاً الحريري في المؤتمر المصرفي العربي: 3 مشروعات رئيسية في البنى التحتية أقرتها الحكومة ستشكل مع غيرها قاطرة لدفع العجلة ([الوكالة الوطنية للإعلام](#))
- وزيرة التخطيط أمام "اتحاد المصارف": حجم الاحتياطي ارتفع لـ44.5 مليار دولار ([اليوم السابع](#))

## الإسكوا/ESCWA

المؤتمر المصرفي العربي يؤكد أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص (اتحاد الإذاعة والتلفزيون  
المصري - الهيئة الوطنية للإعلام)  
١٥/١١/٢٠١٨

أكد المشاركون في أعمال المؤتمر المصرفي العربي السنوي الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بالعاصمة اللبنانية بيروت، أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي الذي يواجه تحديات كبيرة جراء الاضطرابات التي شهدتها في السنوات الأخيرة .

وأكدت الدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تمثل إحدى الركائز الرئيسية لتحقيق الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030 وما تتطلبه من برامج ومشروعات، تستوجب تضافر مختلف الجهود، وتعبئة كافة الموارد المتاحة لدى الحكومات والقطاع الخاص؛ سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي .

من جانبه، قال الشيخ محمد جراح الصباح رئيس اتحاد المصارف العربية، إن الاهتمام بتحقيق الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، بعد أن تأكد أن التنمية المستدامة تتطلب مثل هذه الشراكة، ومن واقع تجارب الدول المتقدمة .

وأشار إلى أن العالم العربي يواجه تحديات عدة تعوق تحقيق التنمية، وهو ما يتطلب العمل على تذليلها، لافتاً إلى أهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وأنه لوحظ أن هذا الأمر تتضمنه الخطط الاستراتيجية للتنمية في مصر والسعودية .

وأضاف أن هناك المزيد من الاهتمام لتحقيق التنمية الاقتصادية خاصة في الدول التي تحتاج إلى إعادة إعمار البنى التحتية وهي الدول التي تعرضت لاضطرابات في السنوات القليلة الماضية .

من جانبه، أعرب جوزيف طرييه رئيس جمعية مصارف لبنان عن أمله في أن تشكل الحكومة اللبنانية في أقرب وقت ممكن، حتى يمكن السير في إجراءات الإصلاح الاقتصادي والنهوض بلبنان، والاستفادة من مقررات مؤتمر سيدر الذي عقد في شهر أبريل الماضي ورصد 11 ملياراً و 800 مليون دولار مساعدات .

وأكد أن تحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي، لن يحدث إلا عبر شراكة قوية بين القطاعين العام والخاص، تقوم على حشد الطاقات والخبرات لتشغيل المشاريع في مختلف أنواعها، وإعادة هيكلة القطاع العام لزيادة إنتاجيته وتحديث القطاعات وتطويرها عبر الاستفادة من الخبرات التكنولوجية والفنية للقطاع الخاص، بما يخلق فرص عمل جديدة مع الاحتفاظ بملكية القطاع العام للدول .

وأشار إلى أن تجارب العديد من الدول أثبتت أن الشراكة بين القطاعين أمر منتج وفعال، وأن تلك الشراكة توجد الأرضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات، لافتاً إلى أن هذه الشراكة أمر تضمنته خطط التنمية المستدامة التي وضعتها كلا من مصر والسعودية .

وأكد أن تشجيع القطاع المصرفي على المشاركة في عملية تمويل التنمية المستدامة يتطلب حوافز من الحكومات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنمية، خاصة وأن الوصول إلى أهداف التنمية المستدامة يحتاج إلى استثمارات ضخمة بمليارات الدولارات، والحكومات وحدها غير قادرة على توفير هذا التمويل .

ولفت إلى أن التقارير الدولية أشارت إلى أن تكلفة خسائر الحروب والصراعات في العالم العربي تجاوزت 900 مليار دولار، وأن المنطقة العربية تحتاج إلى 230 مليار دولار سنويا للتنمية وتلك التكلفة قد تزداد سنويا .

من ناحيته، قال منير ثابت الأمين التنفيذي للإسكوا إن خطة 2030 للتنمية تتطلب ضرورة تضافر الجهود بين القطاعين الخاص والعام والمجتمع المدني لجعل العملية التنموية قابلة للتحقيق وجعلها مستدامة .

وأشار إلى أن كل قطاع عليه أن يتحمل جانبا من المهام حتى يمكن تحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهدافها الـ 17 التي وضعتها الأمم المتحدة، لافتا في هذا الصدد إلى أن الاستثمار الخاص يحتفظ بمقومات هائلة .

ولفت إلى أن الإسكوا تؤكد ضرورة توافر البيئة التشريعية لتحفيز القطاع الخاص على أداء دوره التنموي، وأنها طرحت حزمة من المقترحات لإنجاح الشراكات مثل إنشاء مرصد إقليمي للشراكة العامة والخاصة وتخصيص نصيب من المحافظ الائتمانية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

من جهته، أكد الدكتور عبد الرحمن الحميدي المدير العام رئيس مجلس الإدارة بصندوق النقد العربي أن الدول العربية تحتاج إلى رفع معدلات النمو إلى مستويات تتجاوز 5% لتحقيق خفض ملموس في البطالة، مشيرا إلى أن مستوى البطالة المتصاعد يعد من أهم التحديات الاقتصادية، بعد أن وصل إلى 15% بما يزيد عن المعدل العالمي بنسبة 5.7% .

وأضاف أن بطالة الشباب العربي أصبحت تتعدى المستويات العالمية، داعيا إلى تعزيز مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساهمة القطاع الخاص في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتوفير التمويل لمشروعات البنى التحتية والمساهمة في رفع كفاءة القطاع العام .

وشدد على أن هناك فرصا كبيرة للبنوك في الدول العربية، في ضوء الفجوة التمويلية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مشيدا في نفس الوقت بدور البنوك المركزية العربية التي تقوم بجهود ملموسة لدعم سلامة ومثانة القطاع المصرفي وتعزيز كفاءته في تمويل النشاط الاقتصادي.

السنيرة ممثلا الحريري في المؤتمر المصرفي العربي: أنه بإطلاق الحكومة ثلاثة مشاريع رئيسية في البنية التحتية ([14 March.org](http://14 March.org))

١٥ تشرين الثاني ٢٠١٨

افتتح اتحاد المصارف العربية ومصرف لبنان، قبل ظهر اليوم في فندق "فينيسيا"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 بالتزامن مع مرور 45 عاما على تأسيس اتحاد المصارف، وذلك تحت عنوان: "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهداف التنمية المستدامة"، برعاية الرئيس المكلف سعد الحريري ممثلا بالرئيس فؤاد السنيرة وفي حضور الرئيس تمام سلام، وزيرة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر الدكتورة هالة السعيد، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طرييه، رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، امين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير، المدير العام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، وعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمصرفية العربية والاجنبية وقيادات اقتصادية ومالية ومصرفية وحشد من المهتمين.

طرييه

بداية، النشيد اللبناني واتحاد المصارف العربية وتقديم من القاضي احمد سفر، ألقى الدكتور طرييه كلمة قال فيها: "نحتفل هذا العام بذكرى مرور 45 عاما على تأسيس اتحاد المصارف العربية الذي استضافته بيروت، وانطلق منها في مسيرته في خدمة قطاعنا المصرفي العربي وتطوير الصناعة المصرفية العربية. ومنذ أكثر من عشرين عاما تستضيف بيروت المؤتمر المصرفي العربي الذي شكل منصة سنوية، تجمع قيادات مصرفية ومالية ومؤسسات مالية عربية ودولية، للبحث في شؤون وشجون مصارفنا وإقتصاداتنا العربية، وتنسيق العلاقات على المستويين العربي اللبناني، والعربي الدولي."

اضاف: "في هذا السياق يأتي مؤتمرنا اليوم تحت عنوان "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وهو موضوع تم إختياره بسبب التحديات التي تواجه عالمنا العربي بعد سنوات من الاضطرابات والحروب والاهتزازات البنوية والدمار في البنية التحتية والاجتماعية والحضارية."

واشار الى انه "في مجال التنمية المستدامة، شكل اعتماد الأهداف الـ 17 التي وضعتها الامم المتحدة ضمن خطة العام 2030 واتفاق باريس لتغيير المناخ في العام 2015، لحظة حاسمة في مسار التعاون الدولي فكلاهما يدعو الدول الى رسم استراتيجيات وسياسات وطنية متكاملة تنطوي على تغييرات جذرية في النظرة الى التنمية المستدامة وتحديد جدول الاولويات، واعتماد شروط صديقة للاستثمار لتحقيق أجندة التنمية المستدامة للعام 2030. وهذه بالطبع تتطلب استثمارات ضخمة تحتاج الى آليات تمويل مبتكرة، والى تعاون قطاعات الدول كافة - الخاص منها والعام، بالإضافة الى التعاون الاقليمي والدولي."

وقال: "وبالحديث عن التنمية المستدامة في عالمنا العربي، أشار التقرير الصادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED (Arab Forum For Environment and Development) الذي عقد مؤتمره الاسبوع الماضي في بيروت أيضا، الى ان الخسائر الناتجة عن الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011، تجاوزت الـ 900 مليار دولار. كما أشار التقرير الى أن حاجة المنطقة العربية قدرت بنحو 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تكلفة من المتوقع أن تزداد في ظل ظروف

عدم الاستقرار السائدة. أما الفجوة التمويلية في الدول العربية التي تعاني العجز، فقدرت بأكثر من 100 مليار دولار سنوياً.

واكد ان "لا نجاح في تحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص". وقال: "إن موضوع هذه الشراكة هو موضوع بالغ الأهمية، يقوم على حشد الطاقات والموارد والخبرات لدى كل من القطاعين في إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها. ويبدو مقبولاً مفهوم "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كحل لإعادة هيكلة وتفعيل القطاع العام لزيادة إنتاجيته وتحديث القطاعات وتطويرها عن طريق الاستفادة من الخبرة الفنية والإدارية والتكنولوجية للقطاع الخاص، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المسداة للمواطن وإمكانية خلق فرص عمل جديدة من جهة، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بملكية القطاع العام لمؤسساته. وقد أثبتت تجارب بعض الدول بأن الشراكة أصبحت من أهم المساهمين في تطوير الإقتصاد، وخصوصاً في ما يتعلق بالبنى التحتية ومشاريع التكنولوجيا والطاقة والمياه التي يعتبر تطويرها أكثر من ضرورة لأي إقتصاد حديث، لما يؤديه من دور في تحفيز الناتج المحلي وتطوير الإقتصاد وتأمين نموه المستدام وإيجاد الأرضية المناسبة لإستقطاب الإستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في القطاعات المختلفة. وقد لخص دور كبير للشراكة مثلاً في خطط التحول الإقتصادي الإستراتيجي للدول العربية برؤية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وعدد من الدول العربية الأخرى."

اضاف: "في هذا السياق، ينظر القطاع المصرفي العربي بإيجابية كبرى إلى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويرى ان إعماده في تنفيذ وإدارة بعض النشاطات العامة ذات الطابع الاستثماري سيؤثر إيجابياً في اقتصادات الدول العربية عموماً، ويحد من العجز المتكرر في المالية العامة وتنامي الدين العام. إلا ان تشجيع القطاع المصرفي على تمويل مشاريع التنمية المستدامة التي قد تحمل مخاطر أعلى، يتطلب حوافز من الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية المعنية بالتمويل والتنمية."

ورأى "ان الوصول الى أهداف التنمية المستدامة يحتاج الى استثمارات ضخمة بمليارات، لا بل تريليونات الدولارات، فمن أين يأتي التمويل، في ظل انحسار مصادر التمويل العامة والخاصة في المنطقة العربية وفي ضوء ما تخلفه الاضطرابات والحروب من حاجات اعادة اعمار ما تهدم، من المؤكد أن الحكومات وحدها لن تستطيع تأمين المليارات المطلوبة لتمويل التنمية المستدامة. لذا من الضروري تعبئة جميع مصادر التمويل من صناديق تمويل التنمية العربية والدولية والقطاع الخاص، وهذا يحتاج إلى سياسات وتدابير تنظيمية ومالية تقوم على الشفافية والاستقرار التشريعي، ما يخلق الأرضية الملائمة لجذب الاستثمارات."

وقال: "لما كان يعقد هذا المؤتمر على أرض لبنان، أردنا أن نواكب جهود الحكومة اللبنانية بقيادة دولة الرئيس الحريري لتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بعد تشكيل الحكومة التي نتمنى ان يكون في القريب العاجل، حتى تباشر الدولة في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي الضاغط بالقيام بالاصلاحات الضرورية والملحة على صعيد المالية العامة وتطوير البنى التحتية المترهلة، وتحسين بيئة الأعمال في ظل التعييب المتواصل للأنفاق الاستثماري، بهدف وضع البلاد على السكة الصحيحة تمهيداً لتطبيق مقررات مؤتمر سيدر CEDRE الذي قدم للبنان دعماً بقيمة نحو 11 مليار و800 مليون دولار."

وتابع: "اننا نرى أهمية الدور الذي ستلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى رأسه القطاع المصرفي، في إعادة النهوض بالاقتصاد. والكل يعلم أن القطاع المصرفي اللبناني هو العمود الفقري

للاقتصاد والشريك الحاضر في كل مقام ومقال، الذي يلتف حوله اللبنانيون المختلفون حول شؤون كثيرة. فهو درع الاقتصاد، والرافعة الاقتصادية التي اثبتت صلابتها على مر الأزمات الوطنية والإقليمية والعالمية."

وختم: "اننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر الى تلمس فرص تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل في دولنا العربية، بهدف اعادة بناء الانسان العربي أولا الذي لحقت بينيته النفسية أشد الاضرار، ومن ثم تأمين العيش الكريم وفرص العمل لملايين الشبان في عالمنا العربي."

شقيير

ثم القى رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية كلمة، استهلها بتهنئة رئيس وأعضاء اتحاد المصارف العربية في الذكرى الـ45 على تأسيس الاتحاد، متمنيا "لهذا الكيان الاقتصادي الرائد في عالمنا العربي تحقيق المزيد من النجاح والتقدم والفعالية."

وقال: "لا بد هنا أيضا من أن نعرب عن بالغ تقديرنا واعتزازنا بمصارفنا العربية التي باتت تحتل مراتب متقدمة بين المصارف العالمية، وكذلك لدورها الرائد ومساهمتها الفاعلة في تحفيز اقتصاداتنا وتحقيق التنمية المستدامة."

وتابع: "في ما خص لبنان، فقد التزم بلدنا بتحقيق التنمية المستدامة، وأطلقنا الشبكة الوطنية في ايلول 2015، وهي تعمل بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة الموجود في نيويورك بهدف توفير المناخ الملائم والشراكة مع القطاع الخاص لتطبيق المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد وكذلك أهداف التنمية المستدامة الـ17. كما ان الهيئات الاقتصادية اللبنانية انخرطت بفعالية في هذا الجهد لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الشبكة الوطنية، ونحن نتطلع لشراكة وطيدة مع القطاع العام لدفع هذه العملية بقوة الى الأمام."

اضاف: "من خلال تجربتنا، نستطيع ان نؤكد ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدأت تشق طريقها، خصوصا مع الحكومة الحالية برئاسة الرئيس سعد الحريري، وقد تجسد ذلك عبر التعاون في أكثر من ملف وكذلك بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين. لكن لمواجهة التحديات ولتحقيق تقدم أسرع على مسار التنمية، المطلوب تغيير العقلية المحافظة السائدة التي تعمل على قاعدة ما لله الله وما لقيصر لقيصر، الى عقلية تؤمن بعمق بأن مصلحة القطاع العام والقطاع الخاص هي مصلحة واحدة، هي مصلحة البلد. في كل الاحوال ننتظر بفارغ الصبر تشكيل الحكومة، للسير بكل المشاريع التي ترضي طموح اللبنانيين، ومنها التنمية المستدامة. لكن بكل صراحة وضع البلد يتطلب بإلحاح تشكيل الحكومة، حكومة توحى بالثقة، حكومة انقاذ اقتصادي متجانسة ومنتجة، بإمكانها اتخاذ قرارات سريعة وملائمة."

وختم: "في نهاية كلمتي لا بد من ان احيي القطاع المصرفي اللبناني الذي يشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني. أحيبه على امكاناته الكبيرة وقدرته الفائقة على التوسع والتطور حتى في عز الازمات وكذلك على التزامه بأعلى المعايير العالمية، ما جعله محط ثقة في الداخل والخارج. نعم، نحن نتق بقطاعنا المصرفي وندعمه بقوة لأنه صمام أمان اقتصادي واجتماعي لبلدنا."

ثابت

بعدها، القى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" بالانابة منير ثابت كلمة لفت فيها الى "ان خطة عمل اجندة 2030 تؤكد اهمية تضافر الجهود من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني واكاديمي وسائر الشركاء من اجل انجاح العملية التنموية المنشودة وجعلها مستدامة. كما تؤكد ايضا هذه

الاجندة ضرورة تكامل مصادر التمويل من اجل تنفيذها"، مشيرا الى "ان التنمية المستدامة الشاملة والعادلة تصبح واقعا بقدر ما تكون المجتمعات قادرة على ارساء شراكات عضوية من القطاع العام والقطاع الخاص، ومصادر التمويل الجديدة المبتكرة."

وتابع: "ولقد وضع الاطار العالمي الجديد لتمويل التنمية آليات لحفز القطاع الخاص والمبادرات التعاونية والتمويل المبتكر، بالاضافة الى المصادر الاخرى (المصارف التنموية والتعاون الدولي والمؤسسات الخيرية) لكي يتحمل كل قطاع مسؤولياته المجتمعية من اجل تجاوز تحديات التمويل المتشعبة (عجز الميزانية وتقليص الدين المحلي والخارجي وتوسيع الحيز المالي) وتوسيع آفاق المعرفة (زيادة الانتاجية والتشغيل والابتكار) ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبلوغ اهدافها السبعة عشر."

اضاف: "يحتفظ الاستثمار الخاص بمقومات هائلة تنعكس في حجم التدفقات المالية والاستثمارات الخاصة التي تواصل الخروج من المنطقة حيث تشير تقديرات الاسكوا الى ان لكل دولار اميركي جذبته المنطقة خرج منها في المقابل 1,8 دولار اميركي في صورة استثمارات عربية خاصة، وذلك بالاضافة الى 230 مليار صافي الاصول والایداعات العربية في المصارف الاجنبية."

ووجه باسم الاسكوا عدة رسائل حيوية وهي:

1- ان توافر البيئة التشريعية لتحفيز القطاع الخاص ضرورة بقدر اهمية العمل على تغيير النهج القائم على "خصخصة المنافع العامة وتعميم المخاطر."

2- عندما نتحدث عن القطاع الخاص في المنطقة، فنحن نتحدث عن منشآت صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، التي تشكل اكثر من 90% من النشاط الخاص في المنطقة، ويظل الشاغل الرئيسي لها هو استمرار نشاطها وربحية، وهذا دون شك حق مشروع. فالمطلوب اذا هو خلق نوع من التوازن بين الربحية وبين خدمة المجتمع، وهنا تكمن مساحة العمل لسياسات الاستدامة المنشودة.

3- ثمة توافق تقوده خمسون وكالة تابعة للامم المتحدة مؤداه ان الشراكات العامة - الخاصة PPP تحمل فرصا وتحديات متشابهة، ولا يوجد نموذج مطلق يمكن اعتماده او معيار وحيد يسري على جميع الدول والقطاعات وفي كل الظروف.

4- من هذا المنطلق طرحت الاسكوا حزمة من المقترحات لانجاح هذه الشراكات ومن بينها انشاء مرصد اقليمي وتخصيص نصيب من المحافظ الانتمائية للمصارف لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وايجاد آليات لتفعيل التمويل الجماعي وتوسيع دائرة تمويل المخاطر وتخصيص موارد كافية لمشاريع صديقة للبيئة، وذلك ضمن اطار متكامل من الاصلاحات المؤسسة والتشريعية الرامية الى ارساء مجال للامن الاقتصادي الحيوي العربي ACCESS والذي يظل تجسيده على الارض مقرونا بقدراتنا على الانتقال من التحليل الى التنفيذ والمبادرة الجماعية."

وختم متمنيا نتائج مثمرة بمستوى التوقعات المنتظرة من هذا الحشد من الخبراء رفيعي المستوى بجزارة معارفهم وعظيم خبراتهم.

الصباح

ولفت رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ الصباح الى "ان الاهتمام زاد بتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ مطلع التسعينات بعد ان اتضح ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع امكانيات المجتمع، بما فيها طاقات وموارد وخبرات لدى القطاعين. لذلك لا تزال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى الى بناء علاقات تشاركية تسهم فيها قطاعات المجتمع في توحيد المشاريع والاعمال وادارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة أهدافها على اساس مشاركة فعلية وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة."

وقال: "أمام التحديات التي تواجه منطقتنا العربية اليوم والتي تعيق تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، واستنادا الى الاهداف التنموية لللفية الجديدة، اختار اتحاد المصارف العربية ان يعقد مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام 2018، انطلاقا من ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جوهره، هو آلية او وسيلة لتقديم خدمات معينة، وقد اصبح مصطلحا شائعا في دوائر الاعمال والحوكمة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية، مع الاشارة الى ادراك صانعي القرار في المنطقة العربية لاهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر لحظ دور كبير لهذا القطاع في خطط التحول الاقتصادي الاستراتيجي للدول العربية، كروية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية الاخرى."

اضاف: "اننا في اتحاد المصارف العربية نتطلع الى ان نخطو خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وسنولي هذا التوجه جل اهتمامنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في بعض دولنا العربية التي عانت من احداث واضطرابات وتحتاج الى اعادة تمويل بنى تحتية تسهم في ايجاد الارضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في كافة القطاعات ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها."

الحميدي

بدوره، اكد الدكتور حميدي "ان صندوق النقد العربي يلعب دورا هاما كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الى جانب دوره في بناء القدرات، من خلال برامج التدريب المتخصص التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق لكوادر الدول الاعضاء، كذلك تشمل هذه المزايا متانة المركز المالي للصندوق بما يعزز ثقة الدول الاعضاء فيه، اضافة الى دوره في تقديم خدمات قبول الودائع وادارة الاستثمارات للدول الاعضاء."

واشار الحميدي الى "بعض المؤشرات التي تضمنها تقرير افاق الاقتصاد العربي، الذي اطلقه الصندوق عن شهر ايلول الماضي"، وقال: "على الصعيد العالمي، من المتوقع ان يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبيا خلال عامي 2018 و2019، مستفيدا من الزيادة الملموسة في أنشطة الاستثمار التي كان لها الاثر الاكبر في دعم مستويات الطلب الكلي، ونمو حركة التجارة الدولية مؤخرا، حيث من المتوقع ان يؤدي هذا الواقع الى ارتفاع معدل النمو العالمي الى 3,9% في كل من عامي 2018 و2019 وفق تقديرات بعض المؤسسات الدولية، وبما يشكل أعلى وتيرة نمو مسجلة في اعقاب الازمة المالية العالمية."

واضاف: "على صعيد البلدان المتقدمة، من المتوقع ارتفاع معدل النمو فيها بفعل عدد من العوامل، يأتي في مقدمها استمرار السياسات النقدية التيسيرية في بعض هذه الدول، وتبني سياسات مالية توسعية في بعضها



الآخر، وهو ما سيدعم الطلب الكلي على مستوى دول المجموعة، كما من المتوقع ان تواصل الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة استفادتها من تحسن مستويات الطلب الخارجي وارتفاع الاسعار العالمية للنفط."

وأشار الى "ان اسواق النفط العالمية بدأت في الاتجاه نحو استعادة التوازن منذ عام 2017، منهيبة فترة طويلة من التراجع على مدى السنوات الثلاث السابقة، حيث شهدت مستويات الاسعار العالمية للنفط ارتفاعا بنسبة 33% خلال الفترة من كانون الثاني الى ايلول 2018 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017."

وتابع: "عربيا وفي ما يتعلق باتجاهات النمو العربي، فقد شهد اداء الاقتصادات العربية تحسنا خلال عام 2018، مستفيدا من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي، ومن الزيادة المسجلة في اسعار النفط العالمية، ومن بدء ظهور الآثار الايجابية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في عدد من هذه الدول. وبناء عليه، فقد تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 الى نحو 2,3% فيما تم الابقاء على التوقعات الخاصة بالنمو خلال العام المقبل من دون تغيير عند مستوى 3% تقريبا."

وقال: "من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في منقطتنا العربية، فقد وضعنا استراتيجية عمل لصندوق النقد العربي للفترة 2015-2020 تتضمن الاهداف التالية:

-الهدف الاستراتيجي الاول: الارتقاء بانشطة وبرامج دعم الاصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية.

-الهدف الاستراتيجي الثاني: توسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية.

-الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وفي دعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية.

-الهدف الاستراتيجي الرابع: دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية، وبناء القدرات في مجال اختصاصه."

وأعلن ان صندوق النقد العربي أطلق العديد من المبادرات اهمها مبادرة نظم الدفع العربية لتطوير نظام مقاصة وتسوية المدفوعات والاوراق المالية (API) عام 2015، بناء على طلب من البنوك المركزية في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وجاءت هذه المبادرة نتيجة تعاون مشترك بين كل من صندوق النقد العربي (AMF) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، وذلك بهدف تعزيز سلامة وكفاءة انظمة الدفع وتسوية الاوراق المالية في البلدان العربية، وتعزيز التعاون الاقليمي ورفع مستواه وتطويره بين السلطات العامة ومحافظي البنوك المركزية والمنظمين للاوراق المالية في مجال انظمة الدفع والمقاصة والتسوية للاوراق المالية."

السعيد

وقالت وزيرة التخطيط في مصر: "حرصت مصر عند وضع استراتيجيتها الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة متمثلة في رؤية مصر 2030 التي تم اطلاقها في حضور رئيس الجمهورية في شباط عام 2016، ان تكون صياغة واعداد هذه الاستراتيجية من خلال شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع

المدني: وهو ما نطلق عليه المثلث الذهبي لتحقيق التنمية، وان يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية وما تضمنته من محاور وبرامج مختلفة للعمل من خلال شراكة فاعلة ايضا بين كل هذه الاطراف الثلاثة."

وأعلنت "ان الحكومة المصرية تحرص على النهج التشاركي سواء في تنفيذ اهداف رؤية مصر 2030، او في تنفيذ برامج العمل وخطط التنمية المرحلة"، وقالت: "يأتي في اطار ذلك البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأت الحكومة تنفيذه اعتبارا من نوفمبر 2016، ونفذت الدولة من خلاله العديد من الإصلاحات والاجراءات لتحقيق النمو الشامل والمستدام، بتحرير سعر الصرف والإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، بهدف زيادة القدرات التنافسية واعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك رئيسي للحكومة في تحقيق التنمية، وارتكزت هذه الاجراءات والإصلاحات على عدة محاور:

-اولا: اصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية القائمة من خلال اصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف الى رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الاعمال، وذلك من خلال اصدار قانون جديد للخدمة المدنية، بالإضافة الى اصدار قانون التراخيص الصناعية، واصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون الافلاس او الخروج من السوق، بهدف تبسيط اجراءات اقامة المشروعات، وتهيئة بيئة الاعمال، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والاجنبي، فضلا عن اجراءات دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء جهاز واحد مسؤول.

-ثانيا: العمل على تهيئة البنية الاساسية اللازمة لعملية التنمية من خلال تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية واهمها: مشروع الشبكة القومية للطرق، ومشروعات قطاع الطاقة بالتوسع في مشروعات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر من مصادر لانتاج هذه الطاقة (الشمس - الرياح) حيث تقوم مصر حاليا بانشاء اكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم في منطقة بنبان في محافظة اسوان، بالإضافة الى مشروعات تنمية محور قناة السويس، واقامة المناطق الصناعية، والمدن الجديدة ومن بينها انشاء العاصمة الادارية الجديدة وغيرها المشروعات القومية الكبرى ذات الاثر الاقتصادي والاجتماعي.

-ثالثا: اصلاح الجهاز الاداري للدولة، وذلك وادراكا من الدولة المصرية لاهمية تحقيق الإصلاح الاداري كضرورة لرفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الاعمال الداعمة لدور القطاع الخاص والجاذبة للاستثمار، وباعتباره احد المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

-رابعا: وايماننا من الدولة المصرية بالدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق التنمية، تتبنى الحكومة توجهها جادا للتحول الى مجتمع رقمي، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وتحقيق الشمول المالي كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، فيمثل ذلك احد الاهداف الرئيسية لخطط وبرامج عمل الحكومة لتنفيذ رؤية مصر 2030، كما يحظى هذا التوجه وما يتم في اطاره من خطوات واجراءات تنفيذية بدعم كامل من القيادة السياسية، وجاء في هذا الاطار انشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير 2017 برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية البنك المركزي المصري وعدد من الوزارات المعنية، كأحد اهم الخطوات التنفيذية لتحقيق هذا التوجه، ويسعى المجلس لخفض استخدام اوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بدلا من الاوراق النقدية، وكذلك تطوير نظم الدفع القومية والاشراف عليها والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج اكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي."

وقالت: "إننا نسير على الطريق الصحيح، إلا أنه في الوقت ذات ندرك تماما ولعلكم تتفقون معنا، ان ذلك غير كاف، فتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل تزايد التحديات سواء المحلية او الاقليمية او الدولية يتطلب سنوات من العمل الجاد والمتواصل والجهد الدؤوب يتعاون فيه كافة شركاء التنمية من قطاع خاص ومجتمع مدني من الحكومة، لذا فان الدولة المصرية لديها ارادة وخطة عمل واضحة تساندها وتدعمها ارادة سياسية لمواصلة الجهود واستكمال ما بدأته من خطوات خلال الفترة الماضية في اطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واتساقا مع رؤية مصر 2030، حيث وضعت الحكومة برنامجا خلال السنوات المقبلة تركز اولوياتها على:

-المفهوم الشامل لبناء الانسان المصري في الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وبما يعمل على تكوين شخصية مصرية قادرة على التعامل الايجابي مع المستجدات المحلية والدولية.

-تعزيز دور الاستثمار الخاص في دفع هذا النمو بمواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاعمال."

وأشارت الى احد الآليات التي تستهدف من خلالها الحكومة المصرية خلق مزيد من فرص الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ استثمارات مشتركة تحقق النفع والمصالح المتبادلة، وتساهم في الوقت ذاته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فيأتي ضمن هذه الآليات انشاء صندوق مصر السيادي (بقرار السيد رئيس الجمهورية في اغسطس 2018 باصدار القانون رقم 177 لسنة 2018 برأس مال مرخص به 200 مليار جنيه ورأس مال مدفوع 5 مليار جنيه مصري)، والذي يهدف الى تعبئة الموارد، وتعظيم الاستفادة من امكانيات واصول وموارد الدولة غير المستغلة، بتعظيم قيمتها وزيادة الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية والصناديق السيادية العربية والدولية، وذلك من اجل اعطاء دفعة قوية لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي مصالح وحقوق الاجيال القادمة."

سلامة

وأكد حاكم مصرف لبنان سلامة ان "لبنان يستفيد من الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وان نجاح هذه الشراكة يفيد الاقتصاد اللبناني ويحفز النمو ويوفر فرص عمل."

وقال: "إننا نقدر أن كل مليار دولار أميركي مستثمر يولد نموا بنسبة 2%. ونحن نأمل أن تكون مشاركة القطاع الخاص عن طريق الرسملة أساسا، وأن يبقى التمويل من خلال الدين محدودا، بعد أن بلغت مديونية القطاع الخاص تجاه القطاع المصرفي ما يمثل 110% من الناتج المحلي. كما نأمل أن يكون مصدر التمويل خارجيا، وذلك حفاظا على ميزان المدفوعات"، مشددا على "ان الشراكة حاجة للقطاع العام لكي يستمر بلعب دوره الريادي في التنمية دون زيادة الدين العام."

اضاف: "يشكل مؤتمر سيدر ومقاربة التمويل التي أقرت خلال هذا المؤتمر مدخلا وإطارا صالحين لتفعيل الشراكة مع المحافظة على الاستقرار. ونحن نعتبر ان لهيئة الاسواق المالية دورا لدعم نجاح هذه المقاربة. فالاستثمار من قبل القطاع الخاص يمكن أن يكون استثمارا مباشرا من ذوي الاهتمام، بل يمكن أن يكون أيضا من خلال طرح أسهم وسندات في الأسواق. وللتمكن من ذلك، يقتضي ان يكون في لبنان أسواق منظمة ومراقبة تبعا للمعايير الدولية، تتمتع بالسيولة ليكون التداول في الأوراق المالية سهلا وشفافا."

وأعلن ان "لبنان بلد منفتح يسمح لغير اللبنانيين ولغير المقيمين وللمغتربين الاستثمار، والقانون اللبناني يسهل ذلك"، مشيراً الى "ان هيئة الأسواق المالية ستقوم بالمبادرات الأساسية لكي يكون التعاطي بالأوراق المالية اللبنانية يشبه ما هو معمول به عالمياً، وبالتالي يطمئن اليه السوق العالمي."

وقال: "سعى مصرف لبنان من خلال عملياته المالية الى المحافظة على الاستقرار النقدي. وطور ونوع هذه العمليات بما يخدم هذا الهدف"، مؤكدا ان مصرف لبنان سيستمر متبعا هذا الأسلوب الذي أمن ويؤمن أهدافه النقدية."

وأوضح ان "الاقتصاد اللبناني مدولر وقد بلغت دولرة الودائع 70% . وبلغ التبادل الاقتصادي المدولر في لبنان نسبة تفوق الـ 75% ". وقال: "نجحت المصارف بالإبقاء على التدفقات بالعملة الأجنبية نحو قطاعها مدعومة من مصرف لبنان، ما ساهم في المحافظة على حركة اقتصادية مقبولة لمدى ارتباط النشاط الاقتصادي بتوفر العملات الأجنبية نظرا لدولة اقتصادنا. ارتفعت الودائع بنسبة 4% كمعدل سنوي، منها ارتفاع بنسبة 4,3% بالدولار. ونتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2% في العام 2018، وهي نسبة قريبة من معدل النمو في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا."

وتابع: "تتراوح الكلفة لاجتذاب هذه الأموال مع تراوح المخاطر، لا سيما المخاطر السياسية، ومع وضع العجز في المالية العامة ومع نسبة التضخم."

واكد "ان مصرف لبنان يحترم توجهات السوق في تحديد الفوائد التي بلغت مستويات تؤمن التوازن النقدي"، مشيراً الى "ان معدل الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية 8,5%. كما أن معدل الفائدة على الودائع بالدولار 5%. وقد تفوق الفوائد هذا المعدل في منتجات خاصة تمثل ما يقارب 1% من مجمل الودائع ولا تعبر عن المعدل العام لقاعدة الفوائد في لبنان."

#### السنيرة

واختتمت كلمات الافتتاح بكلمة للرئيس السنيرة قال فيها: "أحمل إليكم تحيات دولة الرئيس سعد الحريري الذي يتطلع إلى انعقاد مؤتمركم السنوي الهام في بيروت، وهو كان يرغب أن يكون معكم هذا الصباح، لكن ظروفه حالت دون تمكنه من المشاركة وهو يتمنى لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق."

أضاف: "أهلاً وسهلاً بكم في بيروت في هذا المؤتمر المصرفي العربي، الذي كما في كل عام يجمع نخبة متميزة من المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية ومن المصرفيين ومن الأشقاء العرب. وكما عودنا القيمون على هذا المؤتمر، ان تناقش في جلساته أبرز القضايا الاقتصادية والمالية المطروحة في المنطقة والعالم. وما من عنوان في هذه المرحلة يتقدم على عنوان مؤتمركم اليوم: "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة."

وتابع: "يشهد العالم في هذه المرحلة، وفي العديد من مناطقه ومن أسواقه المالية، تركيز الاهتمام على مجموعة من القضايا والمسائل التي تتمحور حول الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية والمالية، وأيضا على تزايد التداخيات التي تحملها معها الإجراءات الحمائية والعقابية، وتزايد حجم العجزات في الموازنات العامة، وتنامي أحجام الدين العام، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ومن ذلك ما يتعلق بأزمة حقيقية تتصاعد آثارها السلبية في ما خص شح السيولة في الأسواق المالية، وبشكل خاص في الأسواق الناشئة وتحديدا في دولنا العربية. وهذا ما تشير إليه دراسات المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص ما صدر عن

صندوق النقد الدولي، الذي أشار في تقريره الأخير حول "آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط" الى مخاطر ارتفاع الفوائد عالميا التي تعد من أكبر التحديات التي تواجهها دول منطقتنا العربية في المرحلة القادمة. وبأنه ولمواجهة تلك التحديات يقتضي الاسراع في تنفيذ الاصلاحات في المالية العامة، وفي إجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة. وهي الإصلاحات التي طال انتظارها، بما في ذلك ضرورة العمل على ترشيح حجم الدولة، والتأكيد على أهمية تعزيز الإنتاجية، وأيضاً على أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تأمين جزء من التمويل المستدام الذي تحتاجه دول المنطقة العربية لتحقيق النهوض."

وأعلن "ان تأمين التمويل المستدام لتنفيذ المشاريع الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة يبقى التحدي الأبرز التي تواجه منطقتنا العربية. ذلك ما يضع مسؤولية أساسية على الحكومات العربية لإيجاد وتطوير الأساليب الجديدة والملائمة لتمويل تلك الحاجات الأساسية، وعدم الاكتفاء والركون إلى الأساليب القديمة التي تعتمد على الموازنات العامة المرهقة أساساً. وبالتالي فإن الحاجة وكذلك طبيعة الأوضاع العامة التي نمر بها في هذه المرحلة توجب الاستعانة بالقطاع الخاص، بما يستطيع أن يؤمنه من موارد مالية ملائمة بأحجامها وطبيعتها وكفاءة إدارتها للاستثمار في المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا الأمر يقتضي بدولنا العربية تأمين الحوافز والجوائز الفعالة، وإيجاد الأطر الاقتصادية والمالية الصحيحة، وإقرار القوانين الملائمة، وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في دولنا العربية. والثقة كبيرة ولا شك بإمكانيات القطاع الخاص العربي وتحديد القطاع المصرفي، القادر بما يملكه من كفاءات وخبرات ومهنية وحرفية عالية وموارد مالية وبشرية، على القيام بدور بناء وخلق في تدبير التمويل وإيجاد الأطر اللازمة لإدارة وتمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة ولاسيما للعدد الكبير من الشباب والشابات الذين يدخلون أسواق العمل العربية في كل عام."

وقال: "نحن في لبنان، أيها الأشقاء والأصدقاء، قد حددت الحكومة اللبنانية أولوياتها في هذا المجال، وقدمت رؤية متكاملة لتعزيز الاستقرار وإطلاق النمو والتنمية المنطقية، ومجالات إيجاد فرص العمل الجديدة. وفي هذا النطاق تكمن أهمية انعقاد مؤتمر سيدر في مطلع هذا العام، ورؤيته بشأن تطبيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في لبنان. وهذه الرؤية ترتكز وبشكل أساسي على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الشراكة هي موضع ثقة عالية لما توفره من قدرات وإمكانات وخبرات وفرص واعدة. وهذا ما مهدت إليه الحكومة عملياً عبر اقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي."

أضاف: "وفي هذا الإطار، لا بد لي من أن أشير وأنوه بما قامت به الحكومة مؤخراً لجهة إطلاق ثلاثة مشروعات رئيسية في البنى التحتية سوف تشكل مع كثير غيرها قاطرة لدفع عجلة النمو والتنمية في لبنان وهي: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، والطريق الدولي لقاء رسم مرور من خلدة جنوبي بيروت إلى العقبية في شمال لبنان، ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. علماً أن هناك العديد من المشروعات الأخرى التي سيتم اطلاقها تباعاً في المراحل القادمة والتي ستشكل فرصاً استثمارية جديدة ومهمة للقطاع الخاص واعدة للاقتصاد الوطني. وهي التي يمكن أن يقوم القطاع المصرفي اللبناني والعربي بدور كبير في إطلاقها. وأنا على ثقة بأن دولة الرئيس سعد الحريري، الذي يدعوكم للاطلاع عن كثب على تلك المشاريع وعلى الفرص الاستثمارية الأخرى المدرجة في برنامج الانفاق الاستثماري في البنى التحتية الذي قدمه لبنان للمشاركين في مؤتمر سيدر، على استعداد شخصي لمتابعة اهتماماتكم بشأن الاستثمار في لبنان، والعمل على معالجة وإزالة أي عراقيل قد تطرأ في هذا الإطار."

وتابع: "لبنان سيكون بعد شهرين وفي كانون الثاني 2019 القادم على موعد مع أشقائه العرب ومع أصدقائه في العالم، لاستضافة القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تم توجيه معظم الدعوات الرسمية لحضور

هذه القمة، التي يريدها لبنان أن تكون قمة ناجحة ومثمرة اقتصاديا واجتماعيا وعلى الصعيدين العربي واللبناني، وأن تحاكي آمال اللبنانيين وطموح شبابنا وشبابنا. لذلك، فإن لبنان يتطلع لمشاركة واسعة في هذا المؤتمر من جانب القطاع الخاص العربي، وذلك لدوره الاساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولنا العربية، ولأهمية الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به في مواجهة التحديات الجمة التي تواجه منطقتنا ودولنا العربية في المرحلة القادمة."

تكريم

بعد الافتتاح، جرى حفل تكريم للشخصيات والقيادات العربية، أعلن خلاله الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن جائزة الرؤية القيادية للدكتور الحميدي. كما أعلن عن الشخصية المصرفية العربية لهذا العام وهو الرئيس التنفيذي للاستشاريين في مجال المال والاستثمار البحري، عبدالله السعودي.

وبعد أخذ صورة تذكارية جال الحضور على المعرض المرافق للمؤتمر.

وتستمر اعمال المؤتمر حتى يوم غد الجمعة، وتعد جلسات عمل عن "الشراكة من اجل التنمية" و"تحقيق اهداف التنمية المستدامة والمراجعة الوطنية الاختيارية"، و"تحقيق اهداف التنمية المستدامة عبر ريادة الاعمال والابتكار" و"الاطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لانجاح الشراكة وتحقيق اهداف التنمية واسبوع ريادة الاعمال العالمي"، "الاندماج المالي للمرأة والشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، على ان يختتم ببيان ختامي.

السنيرة ممثلا الحريري في المؤتمر المصرفي العربي: 3 مشروعات رئيسية في البنى التحتية أقرتها الحكومة ستشكل مع غيرها قاطرة لدفع العجلة (الوكالة الوطنية للإعلام)

الخميس 15 تشرين الثاني 2018

وطنية - افتتح اتحاد المصارف العربية ومصرف لبنان، قبل ظهر اليوم في فندق "فينيسيا"، المؤتمر المصرفي العربي السنوي لعام 2018 بالتزامن مع مرور 45 عاما على تأسيس اتحاد المصارف، وذلك تحت عنوان: "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق اهداف التنمية المستدامة"، برعاية الرئيس المكلف سعد الحريري ممثلا بالرئيس فؤاد السنيرة وفي حضور الرئيس تمام سلام، وزيرة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في مصر الدكتورة هالة السعيد، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس جمعية المصارف رئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طرييه، رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ محمد الجراح الصباح، امين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رئيس الهيئات الاقتصادية محمد شقير، المدير العام رئيس مجلس ادارة صندوق النقد العربي الدكتور عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي، وعدد من الشخصيات السياسية والدبلوماسية والعسكرية والمصرفية العربية والاجنبية وقيادات اقتصادية ومالية ومصرفية وحشد من المهتمين.

طرييه

بداية، النشيد اللبناني واتحاد المصارف العربية وتقديم من القاضي احمد سفر، ألقى الدكتور طرييه كلمة قال فيها: "نحتفل هذا العام بذكرى مرور 45 عاما على تأسيس اتحاد المصارف العربية الذي استضافته بيروت، وانطلق منها في مسيرته في خدمة قطاعنا المصرفي العربي وتطوير الصناعة المصرفية العربية. ومنذ أكثر من عشرين عاما تستضيف بيروت المؤتمر المصرفي العربي الذي شكل منصة سنوية، تجمع قيادات مصرفية ومالية ومؤسسات مالية عربية ودولية، للبحث في شؤون ومصارفنا وإقتصاداتنا العربية، وتنسيق العلاقات على المستويين العربي اللبناني، والعربي الدولي."

اضاف: "في هذا السياق يأتي مؤتمرنا اليوم تحت عنوان "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة" وهو موضوع تم إختياره بسبب التحديات التي تواجه عالمنا العربي بعد سنوات من الاضطرابات والحروب والاهتزازات البنوية والدمار في البنى التحتية والاجتماعية والحضارية."

واشار الى انه "في مجال التنمية المستدامة، شكل اعتماد الأهداف الـ 17 التي وضعتها الامم المتحدة ضمن خطة العام 2030 واتفاق باريس لتغيير المناخ في العام 2015، لحظة حاسمة في مسار التعاون الدولي فكلاهما يدعو الدول الى رسم استراتيجيات وسياسات وطنية متكاملة تنطوي على تغييرات جذرية في النظرة الى التنمية المستدامة وتحديد جدول الاولويات، واعتماد شروط صديقة للاستثمار لتحقيق أجندة التنمية المستدامة للعام 2030. وهذه بالطبع تتطلب استثمارات ضخمة تحتاج الى آليات تمويل مبتكرة، والى تعاون قطاعات الدول كافة - الخاص منها والعام، بالإضافة الى التعاون الاقليمي والدولي."

وقال: "وبالحديث عن التنمية المستدامة في عالمنا العربي، أشار التقرير الصادر عن المنتدى العربي للبيئة والتنمية (AFED (Arab Forum For Environment and Development) الذي عقد مؤتمره الاسبوع الماضي في بيروت أيضا، الى ان الخسائر الناتجة عن الحروب والصراعات في المنطقة العربية منذ العام 2011، تجاوزت الـ 900 مليار دولار. كما أشار التقرير الى أن حاجة المنطقة العربية قدرت بنحو 230 مليار دولار سنويا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي تكلفة من المتوقع أن تزداد في ظل ظروف

عدم الاستقرار السائدة. أما الفجوة التمويلية في الدول العربية التي تعاني العجز، فقدرت بأكثر من 100 مليار دولار سنوياً.

واكد ان "لا نجاح في تحقيق التنمية المستدامة في عالمنا العربي إلا بالشراكة بين القطاعين العام والخاص". وقال: "إن موضوع هذه الشراكة هو موضوع بالغ الأهمية، يقوم على حشد الطاقات والموارد والخبرات لدى كل من القطاعين في إنشاء وتشغيل المشاريع بمختلف أنواعها. ويبدو مقبولاً مفهوم "الشراكة بين القطاعين العام والخاص" كحل لإعادة هيكلة وتفعيل القطاع العام لزيادة إنتاجيته وتحديث القطاعات وتطويرها عن طريق الاستفادة من الخبرة الفنية والإدارية والتكنولوجية للقطاع الخاص، التي من شأنها أن تؤدي إلى تحسين نوعية الخدمات المسداة للمواطن وإمكانية خلق فرص عمل جديدة من جهة، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بملكية القطاع العام لمؤسساته. وقد أثبتت تجارب بعض الدول بأن الشراكة أصبحت من أهم المساهمين في تطوير الإقتصاد، وخصوصاً في ما يتعلق بالبنى التحتية ومشاريع التكنولوجيا والطاقة والمياه التي يعتبر تطويرها أكثر من ضرورة لأي إقتصاد حديث، لما يؤديه من دور في تحفيز الناتج المحلي وتطوير الإقتصاد وتأمين نموه المستدام وإيجاد الأرضية المناسبة لإستقطاب الإستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في القطاعات المختلفة. وقد لخص دور كبير للشراكة مثلاً في خطط التحول الإقتصادي الإستراتيجي للدول العربية برؤية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية، وعدد من الدول العربية الأخرى."

اضاف: "في هذا السياق، ينظر القطاع المصرفي العربي بإيجابية كبرى إلى نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ويرى ان إعماده في تنفيذ وإدارة بعض النشاطات العامة ذات الطابع الاستثماري سيؤثر إيجابياً في اقتصادات الدول العربية عموماً، ويحد من العجز المتكرر في المالية العامة وتنامي الدين العام. إلا ان تشجيع القطاع المصرفي على تمويل مشاريع التنمية المستدامة التي قد تحمل مخاطر أعلى، يتطلب حوافز من الحكومات والمصارف المركزية والمؤسسات الدولية المعنية بالتمويل والتنمية."

ورأى "ان الوصول الى أهداف التنمية المستدامة يحتاج الى استثمارات ضخمة بمليارات، لا بل تريليونات الدولارات، فمن أين يأتي التمويل، في ظل انحسار مصادر التمويل العامة والخاصة في المنطقة العربية وفي ضوء ما تخلفه الاضطرابات والحروب من حاجات اعادة اعمار ما تهدم، من المؤكد أن الحكومات وحدها لن تستطيع تأمين المليارات المطلوبة لتمويل التنمية المستدامة. لذا من الضروري تعبئة جميع مصادر التمويل من صناديق تمويل التنمية العربية والدولية والقطاع الخاص، وهذا يحتاج إلى سياسات وتدابير تنظيمية ومالية تقوم على الشفافية والاستقرار التشريعي، ما يخلق الأرضية الملائمة لجذب الاستثمارات."

وقال: "لما كان يعقد هذا المؤتمر على أرض لبنان، أردنا أن نواكب جهود الحكومة اللبنانية بقيادة دولة الرئيس الحريري لتفعيل قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بعد تشكيل الحكومة التي نتمنى ان يكون في القريب العاجل، حتى تباشر الدولة في ظل الوضع الاقتصادي والسياسي الضاغط بالقيام بالاصلاحات الضرورية والملحة على صعيد المالية العامة وتطوير البنى التحتية المترهلة، وتحسين بيئة الأعمال في ظل التعييب المتواصل للأنفاق الاستثماري، بهدف وضع البلاد على السكة الصحيحة تمهيداً لتطبيق مقررات مؤتمر سيدر CEDRE الذي قدم للبنان دعماً بقيمة نحو 11 مليار و800 مليون دولار."

وتابع: "اننا نرى أهمية الدور الذي ستلعبه الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعلى رأسه القطاع المصرفي، في إعادة النهوض بالإقتصاد. والكل يعلم أن القطاع المصرفي اللبناني هو العمود الفقري



للاقتصاد والشريك الحاضر في كل مقام ومقال، الذي يلتف حوله اللبنانيون المختلفون حول شؤون كثيرة. فهو درع الاقتصاد، والرافعة الاقتصادية التي اثبتت صلابتها على مر الأزمات الوطنية والإقليمية والعالمية."

وختم: "اننا نتطلع من خلال هذا المؤتمر الى تلمس فرص تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل في دولنا العربية، بهدف اعادة بناء الانسان العربي أولا الذي لحقت بينيته النفسية أشد الاضرار، ومن ثم تأمين العيش الكريم وفرص العمل لملايين الشبان في عالمنا العربي."

شقيير

ثم القى رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية كلمة، استهلها بتهنئة رئيس وأعضاء اتحاد المصارف العربية في الذكرى الـ45 على تأسيس الاتحاد، متمنيا "لهذا الكيان الاقتصادي الرائد في عالمنا العربي تحقيق المزيد من النجاح والتقدم والفعالية."

وقال: "لا بد هنا أيضا من أن نعرب عن بالغ تقديرنا واعتزازنا بمصارفنا العربية التي باتت تحتل مراتب متقدمة بين المصارف العالمية، وكذلك لدورها الرائد ومساهمتها الفاعلة في تحفيز اقتصاداتنا وتحقيق التنمية المستدامة."

وتابع: "في ما خص لبنان، فقد التزم بلدنا بتحقيق التنمية المستدامة، وأطلقنا الشبكة الوطنية في ايلول 2015، وهي تعمل بشكل وثيق مع مقر الأمم المتحدة الموجود في نيويورك بهدف توفير المناخ الملائم والشراكة مع القطاع الخاص لتطبيق المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد وكذلك أهداف التنمية المستدامة الـ17. كما ان الهيئات الاقتصادية اللبنانية انخرطت بفعالية في هذا الجهد لتوسيع مشاركة القطاع الخاص في الشبكة الوطنية، ونحن نتطلع لشراكة وطيدة مع القطاع العام لدفع هذه العملية بقوة الى الأمام."

اضاف: "من خلال تجربتنا، نستطيع ان نؤكد ان الشراكة بين القطاعين العام والخاص بدأت تشق طريقها، خصوصا مع الحكومة الحالية برئاسة الرئيس سعد الحريري، وقد تجسد ذلك عبر التعاون في أكثر من ملف وكذلك بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين. لكن لمواجهة التحديات ولتحقيق تقدم أسرع على مسار التنمية، المطلوب تغيير العقلية المحافظة السائدة التي تعمل على قاعدة ما لله الله وما لقيصر لقيصر، الى عقلية تؤمن بعمق بأن مصلحة القطاع العام والقطاع الخاص هي مصلحة واحدة، هي مصلحة البلد. في كل الاحوال ننتظر بفارغ الصبر تشكيل الحكومة، للسير بكل المشاريع التي ترضي طموح اللبنانيين، ومنها التنمية المستدامة. لكن بكل صراحة وضع البلد يتطلب بإلحاح تشكيل الحكومة، حكومة توحى بالثقة، حكومة انقاذ اقتصادي متجانسة ومنتجة، بإمكانها اتخاذ قرارات سريعة وملائمة."

وختم: "في نهاية كلمتي لا بد من ان احيي القطاع المصرفي اللبناني الذي يشكل العمود الفقري لاقتصادنا الوطني. أحيبه على امكاناته الكبيرة وقدرته الفائقة على التوسع والتطور حتى في عز الازمات وكذلك على التزامه بأعلى المعايير العالمية، ما جعله محط ثقة في الداخل والخارج. نعم، نحن نتق بقطاعنا المصرفي وندعمه بقوة لأنه صمام أمان اقتصادي واجتماعي لبلدنا."

ثابت

بعدها، القى الامين التنفيذي للجنة الاقتصادية الاجتماعية لغربي آسيا "الاسكوا" بالانابة منير ثابت كلمة لفت فيها الى "ان خطة عمل اجندة 2030 تؤكد اهمية تضافر الجهود من قطاع عام وخاص ومجتمع مدني واكاديمي وسائر الشركاء من اجل انجاح العملية التنموية المنشودة وجعلها مستدامة. كما تؤكد ايضا هذه

الاجندة ضرورة تكامل مصادر التمويل من اجل تنفيذها"، مشيرا الى "ان التنمية المستدامة الشاملة والعادلة تصبح واقعا بقدر ما تكون المجتمعات قادرة على ارساء شراكات عضوية من القطاع العام والقطاع الخاص، ومصادر التمويل الجديدة المبتكرة."

وتابع: "ولقد وضع الاطار العالمي الجديد لتمويل التنمية آليات لحفز القطاع الخاص والمبادرات التعاونية والتمويل المبتكر، بالاضافة الى المصادر الاخرى (المصارف التنموية والتعاون الدولي والمؤسسات الخيرية) لكي يتحمل كل قطاع مسؤولياته المجتمعية من اجل تجاوز تحديات التمويل المتشعبة (عجز الميزانية وتقليص الدين المحلي والخارجي وتوسيع الحيز المالي) وتوسيع آفاق المعرفة (زيادة الانتاجية والتشغيل والابتكار) ومن اجل تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبلوغ اهدافها السبعة عشر."

اضاف: "يحتفظ الاستثمار الخاص بمقومات هائلة تنعكس في حجم التدفقات المالية والاستثمارات الخاصة التي تواصل الخروج من المنطقة حيث تشير تقديرات الاسكوا الى ان لكل دولار اميركي جذبته المنطقة خرج منها في المقابل 1,8 دولار اميركي في صورة استثمارات عربية خاصة، وذلك بالاضافة الى 230 مليار صافي الاصول والایداعات العربية في المصارف الاجنبية."

ووجه باسم الاسكوا عدة رسائل حيوية وهي:

1- ان توافر البيئة التشريعية لتحفيز القطاع الخاص ضرورة بقدر اهمية العمل على تغيير النهج القائم على "خصخصة المنافع العامة وتعميم المخاطر."

2- عندما نتحدث عن القطاع الخاص في المنطقة، فنحن نتحدث عن منشآت صغيرة ومتوسطة ومتناهية الصغر، التي تشكل اكثر من 90% من النشاط الخاص في المنطقة، ويظل الشاغل الرئيسي لها هو استمرار نشاطها وربحية، وهذا دون شك حق مشروع. فالمطلوب اذا هو خلق نوع من التوازن بين الربحية وبين خدمة المجتمع، وهنا تكمن مساحة العمل لسياسات الاستدامة المنشودة.

3- ثمة توافق تقوده خمسون وكالة تابعة للامم المتحدة مؤداه ان الشراكات العامة - الخاصة PPP تحمل فرصا وتحديات متشابهة، ولا يوجد نموذج مطلق يمكن اعتماده او معيار وحيد يسري على جميع الدول والقطاعات وفي كل الظروف.

4- من هذا المنطلق طرحت الاسكوا حزمة من المقترحات لانجاح هذه الشراكات ومن بينها انشاء مرصد اقليمي وتخصيص نصيب من المحافظ الانتمائية للمصارف لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وايجاد آليات لتفعيل التمويل الجماعي وتوسيع دائرة تمويل المخاطر وتخصيص موارد كافية لمشاريع صديقة للبيئة، وذلك ضمن اطار متكامل من الاصلاحات المؤسسة والتشريعية الرامية الى ارساء مجال للامن الاقتصادي الحيوي العربي ACCESS والذي يظل تجسيده على الارض مقرونا بقدراتنا على الانتقال من التحليل الى التنفيذ والمبادرة الجماعية."

وختم متمنيا نتائج مثمرة بمستوى التوقعات المنتظرة من هذا الحشد من الخبراء رفيعي المستوى بغزارة معارفهم وعظيم خبراتهم.

الصباح

ولفت رئيس مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الشيخ الصباح الى "ان الاهتمام زاد بتحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص منذ مطلع التسعينات بعد ان اتضح ان عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على حشد جميع امكانات المجتمع، بما فيها طاقات وموارد وخبرات لدى القطاعين. لذلك لا تزال الدول المتقدمة والنامية على حد سواء تسعى الى بناء علاقات تشاركية تسهم فيها قطاعات المجتمع في توحيد المشاريع والاعمال وادارتها وتشغيلها وتطويرها وتنميتها من اجل خدمة أهدافها على اساس مشاركة فعلية وحوكمة جيدة ومساءلة شفافة ومنفعة متبادلة."

وقال: "أمام التحديات التي تواجه منطقتنا العربية اليوم والتي تعيق تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، واستنادا الى الاهداف التنموية لللفية الجديدة، اختار اتحاد المصارف العربية ان يعقد مؤتمره المصرفي العربي السنوي لعام 2018، انطلاقا من ان مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في جوهره، هو آلية او وسيلة لتقديم خدمات معينة، وقد اصبح مصطلحا شائعا في دوائر الاعمال والحوكمة، ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية، مع الاشارة الى ادراك صانعي القرار في المنطقة العربية لاهمية مشاركة القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك عبر لحظ دور كبير لهذا القطاع في خطط التحول الاقتصادي الاستراتيجي للدول العربية، كروية 2030 لكل من المملكة العربية السعودية، وجمهورية مصر العربية وبعض الدول العربية الاخرى."

اضاف: "اننا في اتحاد المصارف العربية نتطلع الى ان نخطو خطوات كبيرة على طريق تعزيز الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص، وسنولي هذا التوجه جل اهتمامنا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في بعض دولنا العربية التي عانت من احداث واضطرابات وتحتاج الى اعادة تمويل بنى تحتية تسهم في ايجاد الارضية المناسبة لاستقطاب الاستثمارات وخلق فرص عمل عديدة في كافة القطاعات ولكل الطبقات الاجتماعية على اختلافها."

الحميدي

بدوره، اكد الدكتور حميدي "ان صندوق النقد العربي يلعب دورا هاما كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الى جانب دوره في بناء القدرات، من خلال برامج التدريب المتخصص التي يقدمها معهد السياسات الاقتصادية في الصندوق لكوادر الدول الاعضاء، كذلك تشمل هذه المزايا متانة المركز المالي للصندوق بما يعزز ثقة الدول الاعضاء فيه، اضافة الى دوره في تقديم خدمات قبول الودائع وادارة الاستثمارات للدول الاعضاء."

واشار الحميدي الى "بعض المؤشرات التي تضمنها تقرير افاق الاقتصاد العربي، الذي اطلقه الصندوق عن شهر ايلول الماضي"، وقال: "على الصعيد العالمي، من المتوقع ان يواصل الاقتصاد العالمي نموه بوتيرة مرتفعة نسبيا خلال عامي 2018 و2019، مستفيدا من الزيادة الملموسة في أنشطة الاستثمار التي كان لها الاثر الاكبر في دعم مستويات الطلب الكلي، ونمو حركة التجارة الدولية مؤخرا، حيث من المتوقع ان يؤدي هذا الواقع الى ارتفاع معدل النمو العالمي الى 3,9% في كل من عامي 2018 و2019 وفق تقديرات بعض المؤسسات الدولية، وبما يشكل أعلى وتيرة نمو مسجلة في اعقاب الازمة المالية العالمية."

واضاف: "على صعيد البلدان المتقدمة، من المتوقع ارتفاع معدل النمو فيها بفعل عدد من العوامل، يأتي في مقدمها استمرار السياسات النقدية التيسيرية في بعض هذه الدول، وتبني سياسات مالية توسعية في بعضها

الآخر، وهو ما سيدعم الطلب الكلي على مستوى دول المجموعة، كما من المتوقع ان تواصل الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة استفادتها من تحسن مستويات الطلب الخارجي وارتفاع الاسعار العالمية للنفط."

وأشار الى "ان اسواق النفط العالمية بدأت في الاتجاه نحو استعادة التوازن منذ عام 2017، منهيبة فترة طويلة من التراجع على مدى السنوات الثلاث السابقة، حيث شهدت مستويات الاسعار العالمية للنفط ارتفاعا بنسبة 33% خلال الفترة من كانون الثاني الى ايلول 2018 مقارنة بالمستويات المسجلة عام 2017."

وتابع: "عربيا وفي ما يتعلق باتجاهات النمو العربي، فقد شهد اداء الاقتصادات العربية تحسنا خلال عام 2018، مستفيدا من الارتفاع في مستويات الطلب الخارجي، ومن الزيادة المسجلة في اسعار النفط العالمية، ومن بدء ظهور الاثار الايجابية لبرامج الاصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في عدد من هذه الدول. وبناء عليه، فقد تم رفع توقعات النمو للدول العربية كمجموعة خلال عام 2018 الى نحو 2,3% فيما تم الابقاء على التوقعات الخاصة بالنمو خلال العام المقبل من دون تغيير عند مستوى 3% تقريبا."

وقال: "من اجل تعزيز النمو الاقتصادي في منقطتنا العربية، فقد وضعنا استراتيجية عمل لصندوق النقد العربي للفترة 2015-2020 تتضمن الاهداف التالية:

-الهدف الاستراتيجي الاول: الارتقاء بانشطة وبرامج دعم الاصلاحات التي تعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي في الدول العربية.

-الهدف الاستراتيجي الثاني: توسيع برامج ومبادرات القطاع المالي والمصرفي وتعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية.

-الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الدور المحوري للصندوق كمركز للتلاقي والتشاور لصانعي السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وفي دعم مشاريع التكامل الاقتصادي والمالي والنقدي في الدول العربية.

-الهدف الاستراتيجي الرابع: دور الصندوق كمركز للمعرفة والخبرة والمشورة الفنية، وبناء القدرات في مجال اختصاصه."

وأعلن ان صندوق النقد العربي أطلق العديد من المبادرات اهمها مبادرة نظم الدفع العربية لتطوير نظام مقاصة وتسوية المدفوعات والاوراق المالية (API) عام 2015، بناء على طلب من البنوك المركزية في دول منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وجاءت هذه المبادرة نتيجة تعاون مشترك بين كل من صندوق النقد العربي (AMF) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي، وذلك بهدف تعزيز سلامة وكفاءة انظمة الدفع وتسوية الاوراق المالية في البلدان العربية، وتعزيز التعاون الاقليمي ورفع مستواه وتطويره بين السلطات العامة ومحافظي البنوك المركزية والمنظمين للاوراق المالية في مجال انظمة الدفع والمقاصة والتسوية للاوراق المالية."

السعيد

وقالت وزيرة التخطيط في مصر: "حرصت مصر عند وضع استراتيجيتها الوطنية على تحقيق التنمية المستدامة متمثلة في رؤية مصر 2030 التي تم اطلاقها في حضور رئيس الجمهورية في شباط عام 2016، ان تكون صياغة واعداد هذه الاستراتيجية من خلال شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع

المدني: وهو ما نطلق عليه المثلث الذهبي لتحقيق التنمية، وان يكون تنفيذ هذه الاستراتيجية وما تضمنته من محاور وبرامج مختلفة للعمل من خلال شراكة فاعلة ايضا بين كل هذه الاطراف الثلاثة."

وأعلنت "ان الحكومة المصرية تحرص على النهج التشاركي سواء في تنفيذ اهداف رؤية مصر 2030، او في تنفيذ برامج العمل وخطط التنمية المرحلة"، وقالت: "يأتي في اطار ذلك البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأت الحكومة تنفيذه اعتبارا من نوفمبر 2016، ونفذت الدولة من خلاله العديد من الإصلاحات والاجراءات لتحقيق النمو الشامل والمستدام، بتحرير سعر الصرف والإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، بهدف زيادة القدرات التنافسية واعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك رئيسي للحكومة في تحقيق التنمية، وارتكزت هذه الاجراءات والإصلاحات على عدة محاور:

-اولا: اصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية القائمة من خلال اصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تهدف الى رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الاعمال، وذلك من خلال اصدار قانون جديد للخدمة المدنية، بالإضافة الى اصدار قانون التراخيص الصناعية، واصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون الافلاس او الخروج من السوق، بهدف تبسيط اجراءات اقامة المشروعات، وتهيئة بيئة الاعمال، وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار المحلي والاجنبي، فضلا عن اجراءات دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال انشاء جهاز واحد مسؤول.

-ثانيا: العمل على تهيئة البنية الاساسية اللازمة لعملية التنمية من خلال تكثيف الاستثمار في مشروعات البنية التحتية واهمها: مشروع الشبكة القومية للطرق، ومشروعات قطاع الطاقة بالتوسع في مشروعات انتاج الطاقة الجديدة والمتجددة والاستفادة من الامكانيات الطبيعية الهائلة التي تتمتع بها مصر من مصادر لانتاج هذه الطاقة (الشمس - الرياح) حيث تقوم مصر حاليا بانشاء اكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم في منطقة بنبان في محافظة اسوان، بالإضافة الى مشروعات تنمية محور قناة السويس، واقامة المناطق الصناعية، والمدن الجديدة ومن بينها انشاء العاصمة الادارية الجديدة وغيرها المشروعات القومية الكبرى ذات الاثر الاقتصادي والاجتماعي.

-ثالثا: اصلاح الجهاز الاداري للدولة، وذلك وادراكا من الدولة المصرية لاهمية تحقيق الإصلاح الاداري كضرورة لرفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الاعمال الداعمة لدور القطاع الخاص والجاذبة للاستثمار، وباعتباره احد المقومات الرئيسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

-رابعا: وایمانا من الدولة المصرية بالدور الحيوي الذي يلعبه القطاع المالي في تحقيق التنمية، تتبنى الحكومة توجهها جادا للتحول الى مجتمع رقمي، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية، وتحقيق الشمول المالي كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، فيمثل ذلك احد الاهداف الرئيسية لخطط وبرامج عمل الحكومة لتنفيذ رؤية مصر 2030، كما يحظى هذا التوجه وما يتم في اطاره من خطوات واجراءات تنفيذية بدعم كامل من القيادة السياسية، وجاء في هذا الاطار انشاء المجلس القومي للمدفوعات في فبراير 2017 برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية البنك المركزي المصري وعدد من الوزارات المعنية، كأحد اهم الخطوات التنفيذية لتحقيق هذا التوجه، ويسعى المجلس لخفض استخدام اوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الالكترونية في الدفع بدلا من الاوراق النقدية، وكذلك تطوير نظم الدفع القومية والاشراف عليها والعمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج اكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي."

وقالت: "إننا نسير على الطريق الصحيح، إلا أنه في الوقت ذات ندرك تماما ولعلكم تتفقون معنا، ان ذلك غير كاف، فتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في ظل تزايد التحديات سواء المحلية او الإقليمية او الدولية يتطلب سنوات من العمل الجاد والمتواصل والجهد الدؤوب يتعاون فيه كافة شركاء التنمية من قطاع خاص ومجتمع مدني من الحكومة، لذا فان الدولة المصرية لديها ارادة وخطة عمل واضحة تساندها وتدعمها ارادة سياسية لمواصلة الجهود واستكمال ما بدأت من خطوات خلال الفترة الماضية في اطار البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي واتساقا مع رؤية مصر 2030، حيث وضعت الحكومة برنامجا خلال السنوات المقبلة تركز اولوياتها على:

-المفهوم الشامل لبناء الانسان المصري في الصحة والتعليم والثقافة والرياضة وبما يعمل على تكوين شخصية مصرية قادرة على التعامل الايجابي مع المستجدات المحلية والدولية.

-تعزيز دور الاستثمار الخاص في دفع هذا النمو بمواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الاعمال."

وأشارت الى احد الآليات التي تستهدف من خلالها الحكومة المصرية خلق مزيد من فرص الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ استثمارات مشتركة تحقق النفع والمصالح المتبادلة، وتساهم في الوقت ذاته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فيأتي ضمن هذه الآليات انشاء صندوق مصر السيادي (بقرار السيد رئيس الجمهورية في اغسطس 2018 باصدار القانون رقم 177 لسنة 2018 برأس مال مرخص به 200 مليار جنيه ورأس مال مدفوع 5 مليار جنيه مصري)، والذي يهدف الى تعبئة الموارد، وتعظيم الاستفادة من امكانيات واصول وموارد الدولة غير المستغلة، بتعظيم قيمتها وزيادة الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية والصناديق السيادية العربية والدولية، وذلك من اجل اعطاء دفعة قوية لتحقيق التنمية المستدامة التي تراعي مصالح وحقوق الاجيال القادمة ."

سلامة

وأكد حاكم مصرف لبنان سلامة ان "لبنان يستفيد من الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، وان نجاح هذه الشراكة يفيد الاقتصاد اللبناني ويحفز النمو ويوفر فرص عمل."

وقال: "إننا نقدر أن كل مليار دولار أميركي مستثمر يولد نموا بنسبة 2%. ونحن نأمل أن تكون مشاركة القطاع الخاص عن طريق الرسملة أساسا، وأن يبقى التمويل من خلال الدين محدودا، بعد أن بلغت مديونية القطاع الخاص تجاه القطاع المصرفي ما يمثل 110% من الناتج المحلي. كما نأمل أن يكون مصدر التمويل خارجيا، وذلك حفاظا على ميزان المدفوعات"، مشددا على "ان الشراكة حاجة للقطاع العام لكي يستمر بلعب دوره الريادي في التنمية دون زيادة الدين العام."

اضاف: "يشكل مؤتمر سيدر ومقاربة التمويل التي أقرت خلال هذا المؤتمر مدخلا وإطارا صالحين لتفعيل الشراكة مع المحافظة على الاستقرار. ونحن نعتبر ان لهيئة الاسواق المالية دورا لدعم نجاح هذه المقاربة. فالاستثمار من قبل القطاع الخاص يمكن أن يكون استثمارا مباشرا من ذوي الاهتمام، بل يمكن أن يكون أيضا من خلال طرح أسهم وسندات في الأسواق. وللتمكن من ذلك، يقتضي ان يكون في لبنان أسواق منظمة ومراقبة تبعا للمعايير الدولية، تتمتع بالسيولة ليكون التداول في الأوراق المالية سهلا وشفافا."

وأعلن ان "لبنان بلد منفتح يسمح لغير اللبنانيين ولغير المقيمين وللمغتربين الاستثمار، والقانون اللبناني يسهل ذلك"، مشيراً الى "ان هيئة الأسواق المالية ستقوم بالمبادرات الأساسية لكي يكون التعاطي بالأوراق المالية اللبنانية يشبه ما هو معمول به عالمياً، وبالتالي يطمئن اليه السوق العالمي."

وقال: "سعى مصرف لبنان من خلال عملياته المالية الى المحافظة على الاستقرار النقدي. وطور ونوع هذه العمليات بما يخدم هذا الهدف"، مؤكدا ان مصرف لبنان سيستمر متبعا هذا الأسلوب الذي أمن ويؤمن أهدافه النقدية."

وأوضح ان "الاقتصاد اللبناني مدولر وقد بلغت دولرة الودائع 70% . وبلغ التبادل الاقتصادي المدولر في لبنان نسبة تفوق الـ 75% ". وقال: "نجحت المصارف بالإبقاء على التدفقات بالعملات الأجنبية نحو قطاعها مدعومة من مصرف لبنان، ما ساهم في المحافظة على حركة اقتصادية مقبولة لمدى ارتباط النشاط الاقتصادي بتوفر العملات الأجنبية نظرا لدولة اقتصادنا. ارتفعت الودائع بنسبة 4% كمعدل سنوي، منها ارتفاع بنسبة 4,3% بالدولار. ونتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 2% في العام 2018، وهي نسبة قريبة من معدل النمو في منطقة الشرق الاوسط وافريقيا."

وتابع: "تتراوح الكلفة لاجتذاب هذه الأموال مع تراوح المخاطر، لا سيما المخاطر السياسية، ومع وضع العجز في المالية العامة ومع نسبة التضخم."

واكد "ان مصرف لبنان يحترم توجهات السوق في تحديد الفوائد التي بلغت مستويات تؤمن التوازن النقدي"، مشيراً الى "ان معدل الفائدة على الودائع بالليرة اللبنانية 8,5%. كما أن معدل الفائدة على الودائع بالدولار 5%. وقد تفوق الفوائد هذا المعدل في منتجات خاصة تمثل ما يقارب 1% من مجمل الودائع ولا تعبر عن المعدل العام لقاعدة الفوائد في لبنان."

#### السنيرة

واختتمت كلمات الافتتاح بكلمة للرئيس السنيرة قال فيها: "أحمل إليكم تحيات دولة الرئيس سعد الحريري الذي يتطلع إلى انعقاد مؤتمركم السنوي الهام في بيروت، وهو كان يرغب أن يكون معكم هذا الصباح، لكن ظروفه حالت دون تمكنه من المشاركة وهو يتمنى لمؤتمركم كل النجاح والتوفيق."

أضاف: "أهلاً وسهلاً بكم في بيروت في هذا المؤتمر المصرفي العربي، الذي كما في كل عام يجمع نخبة متميزة من المهتمين بالشؤون المالية والاقتصادية ومن المصرفيين ومن الأشقاء العرب. وكما عودنا القيمون على هذا المؤتمر، ان تناقش في جلساته أبرز القضايا الاقتصادية والمالية المطروحة في المنطقة والعالم. وما من عنوان في هذه المرحلة يتقدم على عنوان مؤتمركم اليوم: "الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة."

وتابع: "يشهد العالم في هذه المرحلة، وفي العديد من مناطقه ومن أسواقه المالية، تركيز الاهتمام على مجموعة من القضايا والمسائل التي تتمحور حول الشؤون السياسية والاقتصادية والأمنية والمالية، وأيضا على تزايد التداخيات التي تحملها معها الإجراءات الحمائية والعقابية، وتزايد حجم العجوزات في الموازنات العامة، وتنامي أحجام الدين العام، وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. ومن ذلك ما يتعلق بأزمة حقيقية تتصاعد آثارها السلبية في ما خص شح السيولة في الأسواق المالية، وبشكل خاص في الأسواق الناشئة وتحديدا في دولنا العربية. وهذا ما تشير إليه دراسات المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص ما صدر عن

صندوق النقد الدولي، الذي أشار في تقريره الأخير حول "آفاق الاقتصاد الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط" الى مخاطر ارتفاع الفوائد عالميا التي تعد من أكبر التحديات التي تواجهها دول منطقتنا العربية في المرحلة القادمة. وبأنه ولمواجهة تلك التحديات يقتضي الاسراع في تنفيذ الاصلاحات في المالية العامة، وفي إجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة. وهي الإصلاحات التي طال انتظارها، بما في ذلك ضرورة العمل على ترشيق حجم الدولة، والتأكيد على أهمية تعزيز الإنتاجية، وأيضاً على أهمية تفعيل دور القطاع الخاص في تأمين جزء من التمويل المستدام الذي تحتاجه دول المنطقة العربية لتحقيق النهوض."

وأعلن "ان تأمين التمويل المستدام لتنفيذ المشاريع الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة يبقى التحدي الأبرز التي تواجه منطقتنا العربية. ذلك ما يضع مسؤولية أساسية على الحكومات العربية لإيجاد وتطوير الأساليب الجديدة والملائمة لتمويل تلك الحاجات الأساسية، وعدم الاكتفاء والركون إلى الأساليب القديمة التي تعتمد على الموازنات العامة المرهقة أساساً. وبالتالي فإن الحاجة وكذلك طبيعة الأوضاع العامة التي نمر بها في هذه المرحلة توجب الاستعانة بالقطاع الخاص، بما يستطيع أن يؤمنه من موارد مالية ملائمة بأحجامها وطبيعتها وكفاءة إدارتها للاستثمار في المشاريع التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهذا الأمر يقتضي بدولنا العربية تأمين الحوافز والجوائز الفعالة، وإيجاد الأطر الاقتصادية والمالية الصحيحة، وإقرار القوانين الملائمة، وتحديث الأطر المؤسسية التي ترعى وتنظم عمل القطاع الخاص في دولنا العربية. والثقة كبيرة ولا شك بإمكانيات القطاع الخاص العربي وتحديد القطاع المصرفي، القادر بما يملكه من كفاءات وخبرات ومهنية وحرفية عالية وموارد مالية وبشرية، على القيام بدور بناء وخالق في تدبير التمويل وإيجاد الأطر اللازمة لإدارة وتمويل المشاريع التنموية الضخمة التي تسهم في إيجاد فرص العمل الجديدة ولاسيما للعدد الكبير من الشباب والشابات الذين يدخلون أسواق العمل العربية في كل عام."

وقال: "نحن في لبنان، أيها الأشقاء والأصدقاء، قد حددت الحكومة اللبنانية أولوياتها في هذا المجال، وقدمت رؤية متكاملة لتعزيز الاستقرار وإطلاق النمو والتنمية المنطقية، ومجالات إيجاد فرص العمل الجديدة. وفي هذا النطاق تكمن أهمية انعقاد مؤتمر سيدر في مطلع هذا العام، ورؤيته بشأن تطبيق أهداف ومتطلبات التنمية المستدامة في لبنان. وهذه الرؤية ترتكز وبشكل أساسي على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وهذه الشراكة هي موضع ثقة عالية لما توفره من قدرات وإمكانات وخبرات وفرص واعدة. وهذا ما مهدت إليه الحكومة عملياً عبر اقرار قانون تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص في العام الماضي."

أضاف: "وفي هذا الإطار، لا بد لي من أن أشير وأنوه بما قامت به الحكومة مؤخراً لجهة إطلاق ثلاثة مشروعات رئيسية في البنى التحتية سوف تشكل مع كثير غيرها قاطرة لدفع عجلة النمو والتنمية في لبنان وهي: توسيع مطار رفيق الحريري الدولي، والطريق الدولي لقاء رسم مرور من خلدة جنوبي بيروت إلى العقبية في شمال لبنان، ومشروع مركز لبنان الوطني للبيانات. علماً أن هناك العديد من المشروعات الأخرى التي سيتم اطلاقها تباعاً في المراحل القادمة والتي ستشكل فرصاً استثمارية جديدة ومهمة للقطاع الخاص وواعدة للاقتصاد الوطني. وهي التي يمكن أن يقوم القطاع المصرفي اللبناني والعربي بدور كبير في إطلاقها. وأنا على ثقة بأن دولة الرئيس سعد الحريري، الذي يدعوكم للاطلاع عن كثب على تلك المشاريع وعلى الفرص الاستثمارية الأخرى المدرجة في برنامج الانفاق الاستثماري في البنى التحتية الذي قدمه لبنان للمشاركين في مؤتمر سيدر، على استعداد شخصي لمتابعة اهتماماتكم بشأن الاستثمار في لبنان، والعمل على معالجة ازالة أي عراقيل قد تطرأ في هذا الإطار."

وتابع: "لبنان سيكون بعد شهرين وفي كانون الثاني 2019 القادم على موعد مع أشقائه العرب ومع أصدقائه في العالم، لاستضافة القمة العربية الاقتصادية والاجتماعية. ولقد تم توجيه معظم الدعوات الرسمية لحضور



هذه القمة، التي يريدها لبنان أن تكون قمة ناجحة ومثمرة اقتصاديا واجتماعيا وعلى الصعيدين العربي واللبناني، وأن تحاكي آمال اللبنانيين وطموح شبابنا وشبابنا. لذلك، فإن لبنان يتطلع لمشاركة واسعة في هذا المؤتمر من جانب القطاع الخاص العربي، وذلك لدوره الاساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولنا العربية، ولأهمية الدور الكبير الذي يمكن أن يقوم به في مواجهة التحديات الجمة التي تواجه منطقتنا ودولنا العربية في المرحلة القادمة."

تكريم

بعد الافتتاح، جرى حفل تكريم للشخصيات والقيادات العربية، أعلن خلاله الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح عن جائزة الرؤية القيادية للدكتور الحميدي. كما أعلن عن الشخصية المصرفية العربية لهذا العام وهو الرئيس التنفيذي للاستشاريين في مجال المال والاستثمار البحري، عبدالله السعودي.

وبعد أخذ صورة تذكارية جال الحضور على المعرض المرافق للمؤتمر.

وتستمر اعمال المؤتمر حتى يوم غد الجمعة، وتعد جلسات عمل عن "الشراكة من اجل التنمية" و"تحقيق اهداف التنمية المستدامة والمراجعة الوطنية الاختيارية"، و"تحقيق اهداف التنمية المستدامة عبر ريادة الاعمال والابتكار" و"الاطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لانجاح الشراكة وتحقيق اهداف التنمية واسبوع ريادة الاعمال العالمي"، "الاندماج المالي للمرأة والشباب في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، على ان يختتم ببيان ختامي.

وزيرة التخطيط أمام "اتحاد المصارف": حجم الاحتياطي ارتفع لـ44.5 مليار دولار (اليوم السابع)  
الخميس، 15 نوفمبر 2018

شاركت اليوم الخميس، هالة السعيد، وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، في افتتاح الدورة الـ24 من فعاليات المؤتمر السنوي لاتحاد المصارف العربية لعام 2018 المنعقد في الفترة من 15 إلى 16 نوفمبر الحالي بالعاصمة اللبنانية بيروت تحت عنوان "الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة"، وذلك بمناسبة مرور 45 عاما على تأسيس الاتحاد.

وخلال كلمتها في المؤتمر، أكدت أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تمثل أحد الركائز الرئيسية لتحقيق الأهداف السبعة عشر لخطة التنمية المستدامة 2030 وما تتطلبه من برامج ومشروعات، تستوجب تضافر مختلف الجهود، وتعبئة كافة الموارد المتاحة لدى الحكومات والقطاع الخاص؛ سواء على الصعيد المحلي أو على الصعيد الدولي، حيث قدرت إحدى الدراسات التي أعدها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD حجم التمويلات اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للدول النامية فقط بمتوسط سنوي خلال الفترة من 2015 إلى 2030 يتراوح من 3.3 ترليون إلى 4.5 ترليون دولار، مقارنة باستثمارات حالية تقل عن 2.5 ترليون دولار، وهي بالطبع تمويلات ضخمة تعجز الحكومات وحدها على تدبيرها.

وأضافت أنه تأكيدا على هذا الارتباط الوثيق بين أهمية توافر التمويل، وضرورة الشراكة بين الحكومات والقطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني، فقد جاء الهدف (السابع عشر) من أهداف خطة التنمية المستدامة 2030 حول "تعزيز وسائل التنفيذ وتفعيل الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة"، حيث أصبحت كافة الدول في حاجة ملحة للشراكة بين كل هذه الأطراف لتوفير ما يعرف "بالتمول المستدام"، والذي يتم من خلاله دمج قضايا البيئة وتغير المناخ وندرة الموارد الطبيعية في فكر وممارسات المصارف والمؤسسات المالية.

كما أشارت وزيرة التخطيط، أن مصر حرصت عند وضع رؤية 2030 أن تكون صياغة وإعداد هذه الاستراتيجية من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص وكذلك المجتمع المدني "المثلث الذهبي لتحقيق التنمية"، مضيفة أن الحكومة تحرص على هذا النهج التشاركي سواء في تنفيذ أهداف رؤية مصر 2030، أو في تنفيذ برامج العمل وخطة التنمية المرحلية، ويأتي في إطار ذلك البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، والذي بدأته الحكومة في نوفمبر 2016، ونفذت الدولة من خلاله العديد من الإصلاحات والإجراءات لتحقيق النمو الشامل والمستدام، بتحرير سعر الصرف، والإصلاح الهيكلي لبعض القطاعات وفي مقدمتها قطاع الطاقة، بهدف زيادة القدرات التنافسية وإعادة ثقة المستثمرين في الاقتصاد المصري، وتحفيز النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص كشريك رئيسي للحكومة في تحقيق التنمية.

وفى ذات السياق، قالت الوزيرة إن إجراءات الإصلاح الاقتصادى ارتكزت على عدة مرتكزات أهمها إصلاح المنظومة التشريعية والمؤسسية القائمة من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات التى تهدف إلى رفع كفاءة المؤسسات وتهيئة بيئة الأعمال، وذلك من خلال إصدار قانون جديد للخدمة المدنية، بالإضافة إلى إصدار قانون التراخيص الصناعية، وإصدار قانون جديد للاستثمار، وقانون الإفلاس أو الخروج من السوق، بهدف تبسيط إجراءات إقامة المشروعات، وتهيئة بيئة الأعمال، كما تم العمل على تهيئة البنية الأساسية اللازمة لعملية التنمية من خلال تكثيف الاستثمار فى مشروعات البنية التحتية وأهمها؛ مشروع الشبكة القومية للطرق، ومشروعات قطاع الطاقة؛ حيث تقوم مصر حالياً بإنشاء أكبر محطة للطاقة الشمسية على مستوى العالم بأسوان.

أضافت الوزيرة أنه يتم العمل كذلك على إصلاح الجهاز الإدارى للدولة، حيث تقوم الحكومة بتنفيذ خطة شاملة للإصلاح الإدارى، تشرف على تنفيذها وزارة التخطيط، وتتضمن عددا من المحاور أهمها؛ تحقيق الإصلاح التشريعى، والتطوير المؤسسى واستحداث إدارات جديدة للموارد البشرية والمراجعة الداخلية والتدقيق، والتدريب وبناء القدرات على مختلف المستويات الإدارية، تحسين وميكنة الخدمات الحكومية، ويأتى فى هذا الإطار إطلاق جائزة مصر للتميز الحكومى خلال هذا الشهر بهدف نشر ثقافة وفكر التميز المؤسسى فى الجهاز الإدارى للدولة، وتعزيز تنافسية الأداء، كما تتبنى الحكومة توجهاً جاداً للتحول الى مجتمع رقمى، وتحفيز وتشجيع استخدام وسائل الدفع الالكترونية وتحقيق الشمول المالى كأحد الدعائم لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة، وهو التوجه الذى يحظى بدعم كامل من القيادة السياسية، وجاء فى هذا الاطار إنشاء المجلس القومى للمدفوعات فى فبراير 2017 برئاسة السيد رئيس الجمهورية.

وخلال كلمتها استعرضت وزيرة التخطيط النتائج الايجابية لتلك الاصلاحات وأهمها تحقيق الاقتصاد المصرى أعلى معدل نمو سنوى منذ عشر سنوات بلغ 5.3% خلال العام المالى 2018/17، وتحقيق المعدل ذاته فى الربع الأول من العام المالى الجارى 2019/18، كذلك انخفاض معدل البطالة الى 9.9%، وانخفاض معدل التضخم السنوى الى 15.4% فى سبتمبر 2018 مقارنة بـ 32.9% فى سبتمبر 2017، كما حقق ميزان المدفوعات فائضاً فى عام 2018/17 بلغ نحو 12.8 مليار دولار مقارنة بعجز قدره 11.3 مليار دولار فى عام 2012/11، وارتفع حجم احتياطات النقد الأجنبى من 14.9 مليار دولار (فى يونيو 2014) إلى 44.5 مليار دولار (فى اكتوبر 2018) لتُغطى تسعة أشهر من الواردات السلعية بعد أن كانت تغطى ثلاثة أشهر فقط، مشيرة إلى تحسن التصنيف الائتمانى لمصر (من مستقر إلى إيجابى) وفقاً لتقرير موديز فى أغسطس 2018، وكذلك مؤسسة "فيتش" التى رفعت النظرة المستقبلية للاقتصاد إلى "إيجابى" فى الشهر ذاته، كما أبقي صندوق النقد الدولى على نظرتة الإيجابية للاقتصاد المصرى بتوقع تحقيق معدل نمو بواقع 5.3% خلال عام 2018 الجارى، و5.5% فى 2019.

كما تناولت هالة السعيد بالحديث محاور البرنامج الشامل الذى وضعته الحكومة للعمل خلال السنوات الأربع المقبلة (2018-2022) والتى تتمثل فى إعطاء أولوية قصوى لحماية الأمن القومى المصرى بمفهومه الواسع الذى يتضمن أمن المواطنين والأمن المائى والأمن الغذائى وأمن الطاقة، وكذا المفهوم الشامل لبناء الإنسان المصرى، مشيرة إلى أن الحكومة تستهدف رفع معدلات النمو الاقتصادى بشكل تدريجى لتصل إلى 8% بحلول عام 2022/21، وتعزيز دور الاستثمار الخاص فى دفع هذا النمو بمواصلة الجهود المبذولة لتحسين بيئة الأعمال، مضيفة أنه تولى الحكومة أهمية بالغة لتعزيز تنافسية قطاع الصناعة بهدف زيادة معدل النمو الصناعى إلى 10.7% عام 2022/21، وذلك بالتركيز على إتاحة الأراضى الصناعى بأسعار تنافسية فى كافة المحافظات، وتبسيط إجراءات التراخيص الصناعية، والتوسع فى المجمعات الصناعية المتكاملة بإنشاء

13 مجمع صناعى جديد، مشيرة أن كل تلك الجهود تستهدف توفير ما بين 700 إلى 900 ألف فرصة عمل سنوياً، وخفض معدلات البطالة إلى حوالى 8.4% عام 2022/21.

وحول دور الحكومة فى تخفيف أثار برنامج الإصلاح على المواطن، أوضحت الوزيرة أنه تم إعطاء أولوية قصوى للبعد الاجتماعى فى تحقيق التنمية، حيث يتضمن برنامج عمل الحكومة محوراً رئيسياً لتحسين مستوى معيشة المواطنين، بإنشاء 14 مدينة جديدة من مدن الجيل الرابع على مساحة 450 ألف فدان، وبما يعمل على زيادة الانتشار العمرانى وتخفيف الضغط على الخدمات المتوفرة فى المدن القائمة، والانتهاى من تطوير جميع المناطق غير الآمنة، والتوسع فى تقديم وحدات الإسكان المناسبة لكافة المواطنين بإنشاء 764 ألف وحدة سكنية بمشروع الإسكان الاجتماعى وحوالى 400 ألف وحدة أخرى بالإسكان المتوسط، وإنشاء 1600 كم بشبكة الطرق القومية، وتحسين خدمات مياه الشرب بتنفيذ 265 مشروع فضلاً عن 594 مشروع لتطوير خدمات الصرف الصحى، والتوسع فى شبكات الأمان الاجتماعى من خلال برنامج تكامل وكرامة (ليغطى حوالى 18 مليون مواطن).

وفى نهاية كلمتها أشارت وزيرة التخطيط إلى أحد الآليات التى تستهدف من خلالها الحكومة المصرية خلق مزيد من فرص الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص حيث يأتى ضمن هذه الآليات إنشاء صندوق مصر السيادى (بقرار السيد رئيس الجمهورية فى أغسطس 2018 بإصدار القانون رقم 177 لسنة 2018 برأس مال مرخص به 200 مليار جنيه ورأس مال مدفوع 5 مليار جنيه مصري)، الذى يهدف الى تعبئة الموارد، وتعظيم الاستفادة من إمكانيات وأصول وموارد الدولة غير المستغلة؛ لتعظيم قيمتها وزيادة الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص والمؤسسات الاستثمارية والصناديق السيادية العربية والدولية، وذلك من أجل إعطاء دفعة قوية لتحقيق التنمية المستدامة التى تراعى مصالح وحقوق الأجيال المقبلة، مؤكدة أنه تم بالفعل تحديد عدد من الفرص المتاحة والمقترح طرحها للاستثمار بالشراكة مع الصندوق، كما تم الانتهاء من إعداد مسودة النظام الأساسى للصندوق لعرضها على مجلس الوزراء خلال هذه الأيام تمهيدا لإصدارها.

يذكر أن المؤتمر يهدف إلى وضع خارطة طريق للتعامل مع التحديات الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة العربية إلى جانب الإضاءة على أهمية مساهمة القطاع الخاص العربى فى تمويل التنمية المستدامة بأشكالها المختلفة من خلال حشد موارده المالية وخاصة القطاع المصرفى العربى، إضافة إلى توضيح العلاقة بين التنمية المستدامة والشراكة بين القطاعين العام والخاص مع التركيز على دور تلك الشراكة فى تحقيق التنمية المستدامة، ويشارك بالمؤتمر أكثر من 700 شخصية قيادية مصرفية ومالية ومحافظى بنوك مركزية ووزراء تخطيط ومال واقتصاد عرب.